

# لا مساواة ولا شفافية

عن ميزانية التعليم في إسرائيل



أيلول 2012



السكن



التعليم



الصحة

على أبواب موازنة

2013

# ميزانية ولا مساواة في التعليم

## عن الميزانية واللا- مساواة

إنّ سياسة وضع الميزانية الخاصّة بجهاز التعليم ليست العامل الوحيد ولا حتى الأساسيّ للا- مساواة الواسعة المنتشرة بين مختلف الطلاب في إسرائيل. إنّ العامل الأساسيّ للا- مساواة هو التعامل المختلف الذي يبديه الجهاز (جهاز وزارة التعليم والسلطات المحلية، المعلمات والمديرات، الأهالي والطلاب أنفسهم) تجاه أبناء الطبقات، الجاليات، الديانات، والقوميات المختلفة في إسرائيل. إنّ هذا الاختلاف في التعامل يؤدّي إلى فروق كبيرة في جودة التعليم، حيث يترتب على ذلك فروق في التحصيل العلميّ.

لكن ما من شكّ في أنّ سياسة وضع الميزانيات تساهم هي الأخرى في استمرار اللا- مساواة هذه. حيث نجد هناك مدارس تتفاوت فيما بينها في عدد ساعات الملاك المتوافرة لمديرة المدرسة، في ثراء المنهاج التعليميّ وتنوّعه، في حجم المباني وأعمارها، في مستوى المعذات والتجهيزات، في حجم الخدمات المرافقة التي توفّرها السلطة المحلية، في مستوى ما يدفعه الأهالي، وفي حجم الميزانية التي تمنحها السلطة المحلية.

## ميزانية وزارة التعليم تعاني من انعدام الشفافية إلى حدّ بعيد

إنّ الصعوبة الأساسية التي يواجهها كلّ من يريد مناقشة ميزانية جهاز التعليم، هي غياب المعلومات المرصودة والمنظمة عن الميزانية الكاملة لكلّ واحدة من المدارس في إسرائيل. ومن جرّاء ذلك ليست هناك طريق إلى معرفة حجم الفروق في الموازنة التي تسود بين مختلف الطلاب في الجهاز. ولتفصيل هذا الادعاء يُنظر الملحق "من يعرف ما هي ميزانية المدرسة".

إنّ الشفافية الزائدة الخاصّة بالميزانية تُعتبر شرطاً أساساً لمناقشة ميزانية التعليم، ولتحقيق مساواة في الميزانية بين جميع أجزاء الجهاز.

إنّ البرلمان الإسرائيليّ، الكنيست، عند إقدامه على اختبار ميزانية وزارة التعليم لعام 2013، يجب أن يطرح ثلاثة أسئلة أساسية:

- أ. هل الميزانية المقترحة كبيرة بما فيه الكفاية من أجل إعالة جهاز تعليم لائق:
    1. هل أجر المعلمات منصف ويحتمل المقارنة بدول أخرى؛
    2. هل يتمنّع كلّ طالب وطالبة بعدد متساوٍ من ساعات التعليم؛
    3. هل تتمنّع جميع المدارس بحجم متساوٍ من البنى التحتية الماديّة الصالحة.
- ب. هل الميزانية المقترحة موزّعة بصورة تكافؤية، أم أنّ هناك مجموعات من الطلاب والطالبات، الذين من المتوقع أن يتمنّعوا عام 2013 بميزانيات أعلى من الميزانيات التي يتمنّع بها طلاب وطالبات آخرون؛

ت. هل من اللائق أن يتمّ ضخّ أموال خاصّة – أموال أهالي، أموال تبرّعات، أموال اتّحادات تجارية، بدون رقابة، إلى جهاز التعليم، وأنّ ينشأ فيه بذلك تمييز لصالح المدارس الغنية بالموارد من أجل أقلية اعتبارية مميّزة عن غيرها.

# خزانة وزارة المالية ليست مصدر التمويل الوحيد لجهاز التعليم

ذلك، يساوي أكثر من 10% من ميزانية التعليم حينها (سبيرسكي ودجان – بوزاجلو، 2009؛ "تسدريك"، 2006).

ليست جميع المدارس تتمتع بهذه الإضافات، كما أنّ قسمًا صغيرًا من المدارس يتمتع بمدفوعات عالية من قبل الأهالي.

إنّ أيّ نقاش لميزانية جهاز التعليم يجب أن يتطرق إلى حقيقة أنّه منذ أكثر من عقدين، لا تُعتبر ميزانية وزارة التعليم اللاعب الوحيد في الجهاز. ففي كثير من المدارس في أنحاء البلاد تنتقل، اليوم، مبالغ مالية إضافية ضخمة: أموال أهالي، أموال تبرّعات، أموال اتّحادات وجمعيات تقوم بتفعيل برامج تعليم، مداخل المدارس من النشاطات التجارية، وغيرها.

## أهداف من اللانق أن تضعها الكنيست نصب أعينها عشية عام 2013:

1. إلزام وزارة التعليم، بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزية، بأن تُعدّ وتقدّم للكنيست تقريرًا سنويًا عن حجم الأموال من خارج الميزانية في جهاز التعليم.
  2. إلزام وزارة التعليم أن تقدّم للكنيست تقريرًا سنويًا عن الميزانية الكاملة – حسب المصدر – لكلّ مدرسة في إسرائيل، ميزانية مطلقة وبالحساب لكلّ طالب – حيث تعني الميزانية الكاملة جميع المصروفات والأموال المنوطة بتفعيل المدرسة، ومنها:
- دفعات الأجر والأموال الإضافية من ميزانية وزارة التعليم؛
  - دفعات الأجر والأموال الإضافية من ميزانية السلطات المحلية؛
  - الأموال من مصادر خارج الميزانية – مدفوعات الأهالي، التبرعات، مبادرات الفعاليّات بتمويل من القطاع التجاري.

بينما ميزانية التعليم المصدّق عليها من قبل الكنيست من المفروض أن تكون مُخصّصة للمدارس بموجب معايير شمولية (هناك، عمليًا، تجاوزات كبيرة لها، كما سيبيّن فيما يلي) – الأموال الإضافية التي تنتقل في الجهاز يتمّ تجنيدها على أساس إمكانيات طبقية وسياسية لكلّ مدرسة ومدرسة، وإنهم بذلك يزيّدون من عمق الفروق في الميزانيات بين المدارس المختلفة.

التعليم الرسمي العامّ يعني التمويل المتساوي لكلّ مدرسة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب، أوّلاً، الحرص على توزيع متساوٍ لميزانية الدولة، وثانيًا تحقيق سيطرة الدولة على الأموال غير الحكومية الكثيرة التي تنتقل في جهاز التعليم، والتي تقوّض مبادئ الشمولية والمساواة.

## ما هو حجم الأموال من خارج الميزانية؟

لا أحد يعلم. فوزارة التعليم لا تطلب من المدارس أن تقوم بتقديم تقارير عن مجمل مداخلها من خارج الميزانية – من مدفوعات الأهالي، من التبرعات، من نشاطات الاتّحادات، ومن تأجير المباني.

لقد أجرت دائرة الإحصاء المركزية عام 2001 استطلاع مساهمات للمدارس، لكنّها – في نهاية المطاف – قرّرت كتمان النتائج وعدم العودة إلى إجراء الاستطلاع.

أحد مكّونات الأموال من خارج الميزانية هو مدفوعات الأهالي. رغم أنّه يجري الحديث عن ظاهرة يزيد عمرها عن عشرين عامًا، ليست هناك معطيات عنها موثوق بها. ففي دائرة الإحصاء المركزية هناك ثلاثة أنواع من المعطيات عن ذلك: معطيات استطلاع المساهمات المذكور أعلاه، معطيات فرع الحسابات الوطنية، ومعطيات استطلاع مصاريف المرافق البيئية؛ حيث إنّ كلّ منها يعطي مبلغًا مختلفًا، حتى لو كان قليلًا. وإجمالًا يُمكننا القول إنّه يجري الحديث عن مبالغ تساوي نحو 8% من ميزانية وزارة التعليم. أمّا مركز الحكم المحليّ فقد حسب مبلغًا أكبر من

## أ. أجر المعلّات – نظرة مقارنة

المعدّل في الـ OECD، حيث وصل هناك إلى 1,20 من الناتج المحليّ الخام للفرد، بالمعدّل.

إنّ أجر المعلّات الإسرائيليّات في المرحلة الإعدادية وفي المراحل الثانوية لا يزال أقلّ من الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد في إسرائيل، وبعيداً عن المعدّل في الـ OECD؛ بقي أن نرصد ونختبر المعطيات المقارنة بعد سنة – سنتين، بعد تطبيق اتّفاق «عوز لتموراه».

كان أجر المعلّات والمعلّمين في إسرائيل منخفضاً لسنوات طويلة. عام 2007 تمّ توقيع الاتّفاق الجماعيّ («هيسكيم كيبوتسي») المعروف باسم «أوفك حداش» (الأفق الجديد)، حيث رُفِعَ بموجبه أجر المعلّات في المدارس الابتدائية، في مقابل ساعات عمل أكثر. وعام 2010 تمّ توقيع اتّفاق شبيهه، «عوز لتموراه» (قوة للمقابل)، مع المعلّات في المدارس الثانوية.

رغم «أوفك حداش»، لا تزال هناك فروق كبيرة في الأجر بين إسرائيل وبين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

## هدف من اللانق أن تضعه الكنيست نصب أعينها للسنوات القريبة:

رفع أجر المعلّات والمعلّمين في جميع مراحل التعليم إلى مستوىّ مواز للمعدّل في دول الـ OECD، أي إلى مستوى 25% تقريباً، أكثر من الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد في إسرائيل، للمعلّات ذوات أقدمية 15 سنة تعليم. يعني ذلك التطوير التدريجيّ لاتّفاقي «أوفك حداش» و«عوز لتموراه».

## النسبة بين أجر المعلّات ذوات 15 سنة أقدمية وبين الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد

إسرائيل والمعدّل في دول الـ OECD 1995 و2009

معدّل الـ OECD 2009	معدّل الـ OECD 1995	إسرائيل 2009	إسرائيل 1995	
1.20	1.23	1.05	0.88	التعليم الابتدائيّ
1.24	1.29	0.98	0.98	المرحلة الإعدادية
1.31	1.36	0.90	0.96	المراحل الثانوية

المصدر: OECD, Education at a Glance 2011, Chapter D, Table D3.4

## ب. وزن الأجر في ميزانية وزارة التعليم

أجر المعلّات هو المكوّن الأساسيّ في ميزانية التعليم. يجري الحديث عن تمويل نحو 112,900 وظيفة تعليم<sup>2</sup>.

ما هو وزن أجر المعلّات في ميزانية وزارة التعليم؟ غير معروف.

حتى سنة 2000 كان من عادة وزارة التعليم أن تنشر هذا المعطى في سجلات اقتراح الميزانية («السجلات الزرقاء»)، تحت عنوان «تحليل اقتصاديّ للميزانية». ومنذ ذلك الحين لم تعد تقوم بذلك. من اللانق أن يُطلب من الوزارة أن تعود إلى نشر المعطى، حيث إنّه يبيح اختبار النسبة بين المصروفات على النشاط الأساسيّ للجهاز وبين المصروفات الأخرى من الجدير بالذكر، أيضاً، أن التحليل الاقتصاديّ للميزانية شمل، أيضاً، معطى عن وزن بند المشتريات في ميزانية الوزارة. وإنّ هذا المعطى من الممكن أن يدلّ – ضمن أشياء أخرى – على حجم

المعطى الأهمّ الذي تنشره منظمة الـ OECD هو ذلك المعطى المبنيّ على أساس النسبة بين معدّل أجر معلّمة ذات 15 سنة أقدمية، وبين الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد في كلّ من الدول. وكما هو مبين في الجدول أعلاه، ففي عام 1995 كان أجر المعلّات في التعليم الابتدائيّ في إسرائيل أقلّ من الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد في إسرائيل (0,88) بينما في عام 2009 (بعد اتّفاق «أوفك حداش») زاد قليلاً عن الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد (1,05). ومع ذلك إنّ أجرهنّ النسبيّ لا يزال أقلّ من

تشغيل المعلمات من خلال هيئات خاصّة، ومن بينهم مقاولو قوَى بشرية للتعليم، كما من الممكن أن يدلّ على تفعيل برامج تعليمية من خلال مقاولين ثانويين. فهكذا، مثلاً، بين عامي 1993 و2000 ارتفعت ميزانية المشتريات من 6,8% من مجمل ميزانية الوزارة إلى 9,9% منها؛ وقسم من ذلك - على الأقل - تمّ توجيهه لتشغيل زائد لمعلمات من خلال هيئات مقاولين بدل أن يكون ذلك من خلال وزارة التعليم. لا علم لدينا عن وزن ميزانية المشتريات، اليوم.

### ت. من يعرف بكم تغيّرت تكلفة ساعة الملاك في أعقاب اتفاق «أوفك حداث»؟

عام 2007 تمّ توقيع اتفاق «أوفك حداث» بين وزارة التعليم ونقابة المعلمين («هستدروت هموريم»). وهذا الاتفاق الذي توزّع تطبيقه على مدار 5 سنوات، جاء ليرفع أجر المعلمات في التعليم الابتدائي، وخصوصاً الجديديات منهنّ. كان من المفروض أن تنعكس زيادة الأجر في زيادة تكلفة ساعة الملاك. وفعلاً، لقد جاءنا من شعبة الميزانيات في وزارة التعليم أنّ تكلفة ساعة الملاك ارتفعت بنحو 22%. لكن عندما أردنا تعزيز ذلك من خلال سجلات الميزانية، بطريقتين مختلفتين، لم يكن ذلك ما وجدناه.

قمنا - في البداية - بفحص التغيرات في البند الخاصّ بالميزانية في شأن ساعات الملاك في التعليم الابتدائي الرسمي (البند 30-11). المعطيات معروضة في الجدول فيما يلي: عدد ساعات الملاك التي صدّقت عليها الكنيست للتعليم الابتدائي الرسمي (العمود 1)؛ الميزانية التي خصّصت فعلياً لتمويل ساعات الملاك، بموجب تقرير التنفيذ الذي ينشره مرّة كلّ عام المحاسب العامّ في وزارة المالية (العمود 2)؛ التكلفة المشتقة كلّ ساعة ملاك، بقيم شكلية (العمود 3)؛ وتكلفة كلّ ساعة ملاك بأسعار 2011.

### هدف من اللائق أن تضعه الكنيست نصب أعينها عشية عام 2013:

نشر مكوّن الأجر في ميزانية وزارة التعليم.

### تكلفة ساعة الملاك في التعليم الابتدائي، 2007 - 2011

البند 30-11-2011

العمود 4	العمود 3	العمود 2	العمود 1	
قيمة ساعة الملاك، بالشاقل الجديد، بأسعار 2011	قيمة ساعة الملاك، بالشاقل الجديد (العمود 2 مقسوماً على العمود 1)	ميزانية ساعة الملاك الفعلية بألاف الشواقل الجديدة	عدد ساعات الملاك (لعام 2011 - معطيات تنفيذ)	
5,745	5,004	4,324,060	864,062	2007
5,095	4,642	4,100,249	883,349	2008
6,350	5,977	5,426,651	907,927	2009
5,583	5,397	5,003,822	927,191	2010
5,801	5,801	5,883,213	1,014,109	2011

#### ملاحظات:

1. عدد ساعات الملاك مأخوذ من أوامر ميزانية الدولة (السجلات الخضراء) لكلّ سنة ذات صلة. المعطيات لعام 2011-2012 مأخوذة من تقرير التنفيذ الخاصّ بالمحاسب العامّ في وزارة المالية.
  2. معطيات التنفيذ لبند ساعات الملاك في التعليم الابتدائي (261130)، مأخوذة من تقارير التنفيذ السنوية للمحاسب العامّ في وزارة المالية.
- المصادر: معالجة مركز أدفا من وزارة المالية، وأمر ميزانية وزارة التعليم، سنوات مختلفة؛ وزارة المالية، المحاسب العامّ، تقرير مالي، سنوات مختلفة.

وزارة التعليم (السجل الأزرق)، تنشر الوزارة – كل عام – تكلفة الموازنة لساعة التعليم. وكما هو مبين، إن التغييرات في تكلفة ساعة الملاك صغيرة جداً، وإن الفرق بين عام 2007، السنة التي في نهايتها وُقِعَ اتفاق ”أوفك حداش“، وبين عام 2011، صغير جداً.

كما هو معلوم، لم تقم جميع المعلمات في المدارس الابتدائية بالانضمام إلى إطار ”أوفك حداش“، وبالتالي إن المعطيات أعلاه ليس من المفروض أن تدلّ على كامل الزيادة في تكلفة ساعة الملاك في أعقاب الاتفاق. ومع ذلك، فإنّه حسب معطيات نقابة المعلمين (”هستدروت هموريم“) – عدد المنضمين كبير، وليس من المعقول ألا يعكس هذا البند من الميزانية التغيير مطلقاً.

كان من اللائق أن يمكّن سجلّ وزارة التعليم نواب الكنيست خصوصاً، والجمهور الإسرائيليّ عمومًا، من اختبار حجم ارتفاع تكلفة ساعة الملاك في أعقاب اتفاق ”أوفك حداش“.

يبين الجدول، أولاً، انعدام المواظبة وغياب الملاءمة والتنسيق بين عدد ساعات الملاك وبين الميزانية المُرصّدة لها. ثانياً، إنه يبيّن زيادة كبيرة في ميزانية ساعات الملاك (العمود 2)، خصوصاً في العامين 2009 و2011. لكن عندما نقوم بتقسيم الميزانية (العمود 2) على عدد ساعات الملاك (العمود 1)، ينتج أنّ التكلفة الواقعية لساعة الملاك (العمود 4) عام 2011، في نهاية 5 سنوات ”أوفك حداش“، لم تختلف كثيراً عنها في عام 2007.

## تكلفة موازنة ساعة تعليم سنوية، 2007 – 2011

تكلفة موازنة ساعة تعليم في مدرسة ابتدائية عادية

بأسعار جارية	بأسعار 2011	
4,044	4,642	2007
4,359	4,785	2008
4,574	4,859	2009
4,638	4,799	2010
4,685	4,685	2011

المصدر: معالجة مركز أدفا من وزارة المالية، اقتراحات ميزانية وزارة التعليم وشروحات حولها، سنوات مختلفة. (بالعبرية)

## هدف من اللائق أن تضعه الكنيست نُصب أعينها عشية عام 2013:

أن تطلب من المحاسب العامّ لوزارة المالية ألا ينشر المصروف الفعليّ، فقط، على تمويل ساعات الملاك، بل، أيضاً، تفصيلاً كاملاً لساعات الملاك التي أُعطيت فعلياً، حيث يكون في إمكان كلّ نائب/ة في الكنيست وكلّ معلمة أن يحسبوا بشكل مستقلّ التكلفة الفعلية لساعة الملاك في كلّ درجة تعليم – وفي أعقاب ذلك، تأثير اتّفاقيّ ”أوفك حداش“ و”عوز لتموراه“ على أجر المعلمات.

قمنا بالتوجّه إلى وزارة التعليم بطلب التوضيح. وقد قيل لنا هناك، أولاً، أنّه في حين أنّ معطيات المصروفات (العمود 2) هي معطيات تنفيذ، إنّ معطيات عدد ساعات الملاك (العمود 1) هي معطيات اقتراح الميزانية، وفعلياً – كانت المعطيات مختلفة. المشكلة: حتى عام 2011 لم يذكر التقرير السنويّ للمحاسب العامّ التابع لوزارة المالية عدد ساعات الملاك التي تمّ تخصيصها فعلياً (العمود 1).

ولأجل ذلك، لا أحد من خارج وزارة التعليم، كان في استطاعته أن يحسب بصورة مستقلة التغيّر في تكلفة ساعة الملاك في التعليم الابتدائيّ.

## ث. هل هناك عدد كافٍ من المعلمين والمعلمات؟

إنّه سؤال هامّ، من ناحية مسلكية الجهاز ومن الناحية الخاصة بالميزانية، على حدّ السواء. إذا كان هناك نقص في عدد المعلمات، فمن المرجّح أن تجد المدارس صعوبة في أن تنشط في المستوى المطلوب. كما أنّه إذا وجبت زيادة عدد المعلمات، يعني ذلك أنّه تجب زيادة ميزانية وزارة التعليم.

مع مزيد الأسف، ليست هناك إجابة موحّدة عن السؤال. فكثير من مديري المدارس يبلغون بوجود نقص، لكنّ السيد تسيون شبات، المسؤول عن القوى البشرية في التعليم في وزارة التعليم، لا يشعر بهذا النقص.<sup>5</sup> قامت دائرة الإحصاء المركزية، قبل نحو

لكنّه، أيضاً، حتى لو حصلنا على عدد ساعات الملاك التي خُصّصت فعلياً كلّ عام، لما نجحنا في حساب التغيير في تكلفة ساعة الملاك، حيث أنّه – وكما جاءنا من وزارة التعليم – لا يأخذ المحاسب العامّ بالحسبان – عند قيامة بالدفع – التوزيع بين بنود الأجر المختلفة كما صدّقت عليها الكنيست، بل يقوم بنقل أموال من بند ميزانية أجر إلى آخر – مثلاً، بين بند الأجر في التعليم الابتدائيّ وبند الأجر في المرحلة الإعدادية.

أمّا الفحص الثاني فقد كان أسهل: ففي سجلّ اقتراح الميزانية

أسبوعين، بالنشر عن نقص متوقع في عدد معلمات ومعلمي الرياضيات، لكنّ المعطى لم يُحدَث.

من الجدير بالذكر أنّ وزارة التعليم لا تنشر بصورة منتظمة معطيات تتيح تحديد ما إذا كانت القوى البشرية القائمة في التعليم تلبي جميع المتطلبات. وذلك، خصوصاً على خلفية تغييرين يستلزمان زيادة عدد أفراد طاقم التعليم: الأول، القرار بتقسيم الصفيين الأول والثاني عند القيام بتعليم المواضيع الأساس؛ والثاني، قرار أقدم بإدماج طلاب ذوي احتياجات خاصّة داخل الصفوف العادية. كما أنّه تنقصنا المعطيات التي تسمح لنا بأن نحدّد بصورة جارية، ما إذا كانت المرشحات/المرشحين للتعليم المتأهلين في كليات تعليم، سيلبّون الاحتياجات المتوقعة.

وفي الأخير، ليست في أيدينا معطيات تمكننا من تحديد ما إذا كان اتفاقاً "أوفك حداش" و"عوز لتموراه"، جعلاً مهنة التعليم جذابة أكثر ممّا كانت عليه، وأنهما – في أعقاب ذلك – جذبا مرشّحين/مرشحات جدداً/جديدات بنسبة أكبر من النسبة التي خبّرناها في السابق.

على خلفية هذه الصورة، من الجدير أن نذكر المجهودات التي تبذلها وزارة التعليم في السنوات الأخيرة، من أجل أن تجنّد للتعليم قوة بشرية "نوعية" – عاملي/عملات في التكنولوجيا العالية ("هاي – تك")، وأكاديميين من مجالات مختلفة، وذلك من خلال برامج تدوير مهنيّ يتمّ تفعيلها في عدد من كليات التعليم، وتمنح لقب M. Teach.

تعكس هذه البرامج سياسة "تحسين التعليم" ومحاولة إكساب التعليم هالة من الفخامة والاعتبارية. إلا أنّ في أيدي الحكومة أدوات أفضل وشمولية أكثر لدفع التعليم قُدماً: رفع الأجور وتحويل جميع كليات التعليم إلى سلطة مجلس التعليم العالي (يُنظر فيما يلي).

## ج. نقل كليات التعليم من سلطة وزارة التعليم إلى سلطة مجلس التعليم العالي

منذ أكثر من عقْد، كلّ من تناول موضوع تأهيل المعلمين، تقريباً، نصح بنقل كليات التعليم من سلطة وزارة التعليم إلى سلطة مجلس التعليم العالي، وبمعنى أدقّ، إلى سلطة الهيئة التنفيذية للمجلس، ألا وهي لجنة التخطيط ووضع الميزانيات التابعة للمجلس.

إنّ هذا النقل من المفروض أن يزيد من اعتبارية تأهيل المعلمين، وأن يزيد – في الوقت نفسه – من ميزانية التأهيل. ذلك، لأنّ المحاضرين في الكليات سيكونون بمستوى المكانة نفسه الذي يحظى به المحاضرون في الجامعات، كما أنّ تخصيص الميزانيات سيتمّ على أساس التخصيص للطالب المُتبع في المؤسسات الأكاديمية – وهو أعلى ممّا هو مُتبع، اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، ستمتّع الكليات بميزانية أوسع للبناء والتطوير.

ورغم الموافقة بالإجماع، لا يتمّ هذا النقل. ويبدو أنّ السبب الأساسي هو معارضة وزارة المالية. والسبب: سيكون النقل منوطاً بتخصيص ميزانية خاصّة للجنة التخطيط ووضع الميزانيات، تُقدّر بحوالي 200-300 مليون ش.ج..

والسبب الإضافي: إنّ نقل الكليات إلى لجنة التخطيط ووضع الميزانيات مشروط بتوحيد عدد من الكليات، وذلك من أجل التغلّب على الانقسام الكبير الموجود اليوم، حيث إنّ وزارة التعليم تعالج 27 مؤسسة مختلفة لتأهيل المعلمات. وهذا الاتحاد يتقدّم ببطء شديد.

## أهداف من اللانق أن تضعها الكنيست نُصب أعينها عشية عام 2013:

أن تضمّن إلى اقتراح الميزانية لعام 2013 تخصيصاً يُتيح تسريع إجراء نقل كليات التعليم إلى سلطة لجنة التخطيط ووضع الميزانيات.

توسيع قاعدة الميزانية الخاصّة بمؤسسات التعليم العالي، لتشمل – بصورة ثابتة – كليات التعليم.

## هدف من اللانق أن تضعه الكنيست نُصب أعينها عشية عام 2013:

أن تطلب من وزارة التعليم أن تنشر مرّة كلّ سنة، في موعد تقديم اقتراح الميزانية لتصديق الكنيست، معطيات عن قوائم ووظائف المعلمات، حسب اللواء وتيار التعليم، ليتمكّن نواب الكنيست من تقييم ما إذا كان اقتراح الميزانية يلبي احتياجات القوى البشرية الخاصّة بجهاز التعليم.

# الطلاب والطالبات

## أ. عدد الطلاب في الصف

التعليم في صفوف تضم عددًا صغيرًا من الطلاب أسهل وأكثر نجاعة من التعليم في صفوف تضم عددًا كبيرًا من الطلاب. إن هذا الأمر مهم بشكل خاص بالنسبة إلى المدارس ذات التحصيل المتدني.

في إسرائيل، عدد الطلاب في الصف أعلى بمعدل 25% تقريبًا من المعدل في دول الـ OECD.<sup>6</sup>

عدد الطلاب في الصف في المدارس الابتدائية، 2009، حسب التيار والتفتيش بترتيب تصاعدي

24.5	المدارس الرسمية الدينية
29.3	المدارس الرسمية العلمانية
30.7	المدارس في البلدات البدوية
31.6	المدارس في البلدات العربية

المصدر: ناحوم بلس، نوعم زوسمان، وشاي تسور؛ ميزانية التعليم الابتدائي 2009-2001، بنك إسرائيل، كانون الأول 2010، اللائحة ن-8. (بالعبرية)

## معدل عدد الطلاب في الصف، إسرائيل والـ OECD، 2010

معدل OECD	إسرائيل	
21.2	27.6	التعليم الابتدائي
23.7	29.4	المرحلة الإعدادية

المصدر: OECD, Education at a Glance 2011, Chapter D, Table D2.4

في إسرائيل، الصفوف في المدارس الابتدائية العربية والبدوية أكبر بما نسبته 30%-25% تقريبًا، من الصفوف في المدارس اليهودية الرسمية – الدينية، كما هو مبين في الجدول فيما يلي. إن هناك فروقًا كبيرة، أيضًا، في المرحلة الإعدادية وفي المراحل الثانوية.<sup>7</sup>

## أهداف من اللائق أن تضعها الكنيست نصب أعينها عشية عام 2013:

زيادة ميزانية التطوير لإتاحة بناء صفوف إضافية؛

وبموازاة ذلك، زيادة ميزانية التعليم (ساعات الملاك) من أجل إتاحة زيادة عدد المعلمات، وفي أعقاب ذلك تقليل عدد الطلاب في الصف؛

أولوية تقليص الفروق بين المدارس اليهودية والعربية، في جميع ما يتعلق بحجم الصفوف.



## ب. عدد ساعات التعليم

يجب على جهاز التعليم العام أن يخصص لكل طالب وطالبة موارد تعليم متكافئة.

ولكن، عملياً، تحصل الأوساط المختلفة في جهاز التعليم على موارد مختلفة. وينعكس ذلك - أولاً وقبل كل شيء - من خلال عدد ساعات الملاك، بحسابها للطالب، الذي تحصل عليه كل مدرسة ومدرسة ساعة الملاك هي عبارة عن الوحدة الأساسية لتمويل التعليم. كلما زادت ساعات الملاك أتاح ذلك عدداً أكبر من المعلمات، صفوفاً بأعداد طلاب أصغر، وساعات تعليم أطول.

كم ساعة ملاك تحصل عليها كل مدرسة، فعلياً؟ لا نستطيع أن نعرف.

تطلب وزارة التعليم من اتحاد تجاري خاص تقريراً عن استعمال ساعات الملاك. يُسمى هذا التقرير تقرير مراقبة الملاك. يتم الفحص من خلال عينة مدارس. تكون نتائج التقرير سرية؛ فهي غير متاحة لاطلاع الجمهور.

المعطيات الواردة في الجدول فيما يلي مأخوذة من فحص أجرته مجموعة باحثين، حصلوا على تصريح خاص لاختبار معطيات تقرير مراقبة الملاك. يُمكننا أن نرى أن المدارس الرسمية - الدينية قد حصلت على ساعات ملاك بكمية أكبر بكثير من كمية ساعات الملاك التي حصلت عليها بقية المدارس مجتمعة.

يُمكن أن نلمس انعدام المساواة، أيضاً، من خلال المعطيات التي تنشرها وزارة التعليم، سنة بعد سنة، في سجلات اقتراح الميزانية (السجلات الزرقاء)، والتي تشير هي الأخرى، أيضاً، إلى وجود فروق كبيرة بين المدارس اليهودية والعربية.

مشكلة شفافية إضافية: سجلات اقتراح الميزانية الخاصة بوزارة التعليم (السجلات الزرقاء) تفصل ميزانية ساعات الملاك الخاصة بالتعليم الرسمي والديني، لكنها لا تفصل ساعات الملاك في التيار الخاص بفرعيه، التعليم الخاص و"ينبوع التعليم الديني".

## عدد ساعات الملاك للطالب في التعليم الابتدائي، حسب التيار والتفتيش، 2007 - 2008

بترتيب تصاعدي

1.50	المدارس الرسمية العلمانية
1.55	المدارس في البلديات العربية
1.57	المدارس في البلديات البدوية
1.86	المدارس الرسمية الدينية

المصدر: ناحوم بلس، نوعم زوسمان، وشاي تسور؛ ميزانية التعليم الابتدائي 2001-2009، بنك إسرائيل، كانون الأول 2010، اللائحة ن3. - (بالعبرية)

## أهداف من اللانق أن تضعها الكنيست نصب أعينها عشية عام 2013:

المقارنة بين عدد ساعات الملاك للطالب في الأوساط المختلفة؛  
النشر العلني الكامل لتقرير مراقبة الملاك.

## الزيادة في ميزانية البناء

إنَّ الزيادة التي سُجِّلت في ميزانية البناء في السنوات الأخيرة لا تعكس القرار الحكومي بزيادة دائمة للميزانية الجارية في الفرع، إنَّما تعكس الحاجة إلى الإيفاء بعدد من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة: بناء مدارس ورياض أطفال لمن تم نقلهم من "جوش قطيف"، حماية المدارس في بلدات "عوطيف غزة"؛ تركيب غرف لمعلمات المدارس الابتدائية اللواتي يمكنن، الآن، ساعات أكثر، في أعقاب اتِّفاق "أوفك حداش"؛ بناء رياض أطفال في أعقاب توصيات لجنة طرخنبرج؛ هدم حيطان أو منشآت من الحرير الصخري (الأسبست)، في المدارس في أنحاء البلاد.

شهدت ميزانية المباني تقليصًا حادًا جدًا في سنوات الأزمة الاقتصادية والخاصة بالميزانية إبَّان الانتفاضة الثانية. وفي أعقاب توقيع اتِّفاق "أوفك حداش" عام 2007، بدأت هذه الميزانية تكبر، لتصل عام 2010 إلى مستوى أعلى من مستواها عام 2001، عشية التقليلات الكبيرة.

هل ميزانية البناء تلبي الاحتياجات؟ يُمكننا اختبار ذلك على خلفية المعطيات التالية:

أ. لا يزال هناك في إسرائيل نقص في مباني المدارس وفي غرف التدريس، وخصوصًا في البلدات العربية، ومن بينها البلدات البدوية غير المعترف بها. يُمكننا أن نطلع على ذلك - ضمن أشياء أخرى - من خلال معطيات نشرها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، في شأن الفرق بين عدد

غرف التدريس الجديدة التي اعترفت

وزارة التعليم بضرورته، وبين عدد

غرف التدريس التي تم تمويل بنائها

فعليًا: خلال الأعوام 2007-2011 تم

تمويل بناء 8,053 غرفة تدريس، في

حين أقرت وزارة التعليم أن العدد

المطلوب هو 20,390. أما أدنى نسبة

تمويل فقد سُجِّلت في المدارس العربية

والدينية الحريدية؛\*

ب. اتِّفاقا الأجور الكبيران اللذان وقَّعا،

مؤخرًا، مع منظمتي المعلمين، يلزمان

باتخاذ خطوات منوط تطبيقها بإضافة

غرف تدريس: أولًا، تقسيم صفوف

الأول والثاني، وثانيًا، توفير غرف

مكوث للمعلمات اللاتي يعملن في

المدرسة حتى ساعات بعد الظهر؛

ت. إعلان رئيس الحكومة، بنيامين

نتنياهو، أنه في نيّة الحكومة تطبيق توصيات لجنة

طرخنبرج في شأن التعليم المجاني من سن 3، يستلزم

استثمارًا كبيرًا في آلاف المباني لرياض الأطفال. كما أن

هناك حاجة إلى نوادٍ نهارية للأطفال في سن أصغر؛

ث. المدارس في أنحاء البلاد تتمايز فيما بينها على نحو كبير،

وذلك - ضمن أشياء أخرى - بجودة المبنى: حجمه نسبة

إلى عدد الطلاب، عمره، مستوى صيانتته، منالته للمعاقين،

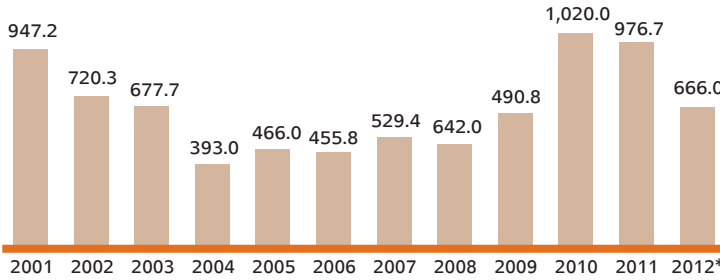
وجود غرف تدريس مناسبة للتعليم بتركيبات مختلفة،

غرف معلمات ومعلمين، قاعة رياضة، مكتبة، مختبرات،

غرفة طعام ليوم التعليم الطويل، وما إلى ذلك.

## ميزانية التطوير الخاصة بوزارة التعليم، 2001-2012

بملايين الشواقل الجديدة، بأسعار 2011



ملاحظة: المعطيات للسنوات 2001-2011 هي معطيات تنفيذ. \* اقتراح الميزانية. المصادر: معالجة مركز أدفا من وزارة المالية، المحاسب العام، تقرير مالي، سنوات مختلفة؛ وزارة المالية، أوامر ميزانية للسنوات 2011-2012 ووزارة التعليم، تشرين الأول 2010.

## هدف من اللانق أن تضعه الكنيست نصب أعينها عشية عام 2013:

زيادة التخصيص من الميزانية الدائمة لاحتياجات البناء والتطوير، في ضوء النقص الدائم في غرف التدريس ومباني التعليم.

## قبل الابتدائي

يسري قانون التعليم الإلزامي على الأولاد بدءاً من سن 5، وفي هذا الإطار، تفعل وزارة التعليم رياض أطفال مصنفة كـ"روضة إلزامية". أما بالنسبة إلى الأعمار الأصغر، فتقوم الحكومة بتفعيل و/أو تمويل عدد من الأطر، أبرزها النوادي النهارية، الممولة من قبل وزارة العمل، التجارة، والصناعة، ويتم تفعيلها من قبل شبكات مثل "فيتسو"، "نعمات"، و"إمونه".

حركة الاحتجاج من صيف 2011 طرحت طلباً لتطبيق قانون تعليم إلزامي من سن 3. وذلك، على خلفية حقيقة أن الكثير من الأهالي يرسلون أولادهم إلى أطر خاصة، مقابل دفع أكبر، يقطع جزءاً كبيراً من دخل الأهالي.

في إسرائيل، وصل الإنفاق القومي الإجمالي على مؤسسات التعليم عام 2008 إلى ما نسبته 7,3% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بينها، وصل حجم الإنفاق على التعليم قبل الابتدائي إلى ما نسبته 0,48%، شكل الإنفاق الخاص من بينها ما نسبته 22,6% - وهي نسبة مضاعفة، تقريباً، قياساً إلى المعدل في الـ OECD، الذي وصل إلى 13,7%.

في كانون الثاني 2012 صدقت الحكومة - في أعقاب توصية لجنة طرخنبرج - على تخصيص 2,5 مليار ش.ج. لتطبيق تدريجي لقانون التعليم المجاني من سن 3، بتوزيعة على مدار ثلاث سنوات. وفي شباط 2012 صدقت لجنة المالية التابعة للكنيست على تحويل مالي لوزارة التعليم بمقدار 1,3 مليار ش.ج. لغرض بناء نحو 500 روضة أطفال.

### إسرائيل والـ OECD: حجم الإنفاق الخاص على التعليم قبل الابتدائي

من مجمل الإنفاق القومي على مؤسسات التعليم

إسرائيل	معدل OECD
22.6%	13.7%

المصدر: OECD, Education at a Glance 2011, Chapter B, Table B2.3

### هدف خاص بالميزانية:

رغم قرار رئيس الحكومة من يوم 3,1,2012، تمويل التعليم المجاني من سن 3 من خلال تقليص عرضي بنسبة 4% من كل وزارة حكومية، نوصي بتبني التوصية الأصلية للجنة طرخنبرج - تقليص 2,5 مليار ش.ج. في السنة من ميزانية الأمن. وذلك، من أجل عدم مس مجالات نشاط أخرى لوزارة التعليم ولوزارات اجتماعية أخرى.

## من يعرف ما هي ميزانية المدرسة؟<sup>9</sup>

ساعات التعليم الوحيدة الموجودة في "سوق الساعات" الخاصّ بجهاز التعليم. في إمكان المدارس أن تجنّد لنفسها ساعات تعليم إضافية من واحد أو أكثر من المصادر التالية:

أولاً، وزارة التعليم نفسها تخصصّ للمدارس ساعات تعليم إضافية، معدّة لمساعدة المدارس الموجودة في البلديات ذات التصنيف الاجتماعي - الاقتصاديّ المتدنّي أو للمدارس التي تستوعب عددًا من الطلاب المنحدرين من خلفية اجتماعية - اقتصادية ضعيفة. إنّ تخصيص الساعات يتمّ بموجب مقياس حاجة اجتماعية - اقتصادية، يسمى "مقياس التنمية". حيث إنّ مدى الحاجة إلى التنمية يتمّ تحديده، اليوم، حسب "مقياس تنمية شتراوس"، على اسم العالم الرئيس لوزارة التعليم، سيدني شتراوس. ويشمل المقياس أربعة مركّبات: التحصيل العلميّ للوالد الأكثر تحصيلًا (وزن المركّب في المقياس - 40%)؛ مدى هامشية البلدة (20%)؛ المكانة الاقتصادية للبلدة (20%)؛ الإدماج بين مسقط الرأس وبلاد الضائقة (20%) (وزارة المالية، اقتراح ميزانية للسنة المالية 2009 وشروحات حوله، وزارة التعليم؛ 127)؛

ثانيًا، لا تخصصّ وزارة التعليم للمدرسة "ساعات تنمية" فحسب، بل تخصصّ، أيضًا، ساعات إضافية أخرى: إضافة ساعات بما يتلاءم مع سلات أولويات - مثلاً، لبلديات خط المواجهة أو للبلديات المشمولة في برنامج إعادة تأهيل البلديات؛ إضافة ساعات من خلال صندوق "كريف" أو من خلال الخدمة الوطنية، المعلمات الجنديات، طلاب مشروع التدريس الخصوصيّ ("بيرح")، وزيادة الساعات التوراتية (في المدارس الرسمية الدينية) (فان چلدر، 2002، 29، 9، 11)؛

ثالثًا، ليست وزارة التعليم، فقط، هي التي تخصصّ ساعات مِلاك إضافية، بل، أيضًا، السلطات المحلية المؤسسة. حيث يتغيّر عدد هذه الساعات من بلدة إلى بلدة، من مدرسة إلى مدرسة، بل حتى من سنة إلى سنة، وليست هناك أيّ هيئة في حيازتها معلومات مركّزة عن عدد السلطات التي تتصرّف على هذا النحو، ولا عن إجماليّ عدد الساعات؛

كما أنّه ليست هناك إمكانية لمعرفة ما هو حجم مشاركة وزارة التعليم في ميزانيات التعليم الخاصة بالسلطات المحلية المختلفة؛ وذلك لأنّه في قسم من السلطات تقوم الوزارة بتحويل مشاركتها إلى صندوق السلطة المحلية، وفي قسم آخر من السلطات تقوم

المعلومات الخاصة بالميزانية التي تنشرها وزارة التعليم تعاني من غياب الشفافية إلى حدّ بعيد، وهو ما يصعب عملية تحليل السياسة. حتى إنّ وزارة المالية تحتجّ على أنّه "يصعب، اليوم، أن نفهم من وزارة التعليم ما تحصل عليه كلّ مدرسة كلّ عام" (چولدنبرج، 2009، 8، 13).

إنّ ميزانية المدرسة غير شفافة، وذلك، أولاً وقبل كلّ شيء، لأنّ غالبية الميزانية التي تخصصّها وزارة التعليم والسلطة المحلية للمدرسة لا تُعطى كأموال بل كساعات تعليم. وبوجود عدد ساعات التعليم الأسبوعية لصف عاديّ كمعطى، وكذلك عدد الصفوف، تحصل المدرسة على عدد ساعات التعليم الكافية لملء ساعات التعليم المطلوبة في كلّ صف وصف حسب مناهج التعليم. تسمى ساعات التعليم ساعات مِلاك (أو ساعات تعليم أسبوعية على امتداد السنة كلّها). تقوم وزارة التعليم بتحديد المعايير الأساسية: عدد ساعات التعليم في الأسبوع، عدد ساعات التعليم لكلّ موضوع، عدد الطلاب في الصفّ، وما إلى ذلك. والمدرسة - من جانبها - ومن اللحظة التي تُعرف فيها عدد الساعات الأسبوعية التي حصلت عليها - تقوم بتشغيل معلمات بالعدد الذي يلبي الاحتياجات، في كلّ موضوع وموضوع.

حتى الآن، تبدو الأمور بسيطة، لكن من هنا فصاعدًا نستصبح الأمور معقدة أكثر.

1. العامل الأوّل والأساسيّ للتعقيد يتعلق بحقيقة أنّ المعلمات ذوات معطيات شخصية مختلفة عن بعضها بعضًا - درجة التحصيل العلميّ، الأقدمية، الدورات الاستكمالية، وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، فإنّ أجر كلّ منهنّ مختلف عن الآخر. 100 ساعة مِلاك لمدرسة جميع المعلمات فيها قديمات، تكلف أموالاً أكثر من 100 ساعة مِلاك لمدرسة المعلمات فيها شابّات. لا تعني هذه الحقيقة شيئاً، طبعًا، بالنسبة إلى جودة التعليم في كلّ من المؤسستين، بل إنّ كلّ ما تفيد أنّ الميزانيات مختلفة، فقط لا غير.
2. العامل الثاني للتعقيد هو حقيقة أنّ ميزانية الأجر لكلّ مدرسة ومدرسة غير معروفة، ذلك لأنّ أجر المعلمات تدفّعه وزارة التعليم (في الابتدائية) أو السلطة المحلية (في الثانوية) مباشرة إلى حساب البنك الخاصّ بكلّ معلمة.
3. العامل الثالث للتعقيد هو حقيقة أنّ ساعات المِلاك هي ليست

بتحويل أموال إلى شبكات الإدارة المختلفة، أيضاً ("أورط"، "عامال"، الشبكات الدينية الحريدية، وما إلى ذلك). زد على ذلك أنه "لسبب اختلاف مبنى الميزانية بين سلطة محلية وأخرى، من الصعب التوصل إلى معطيات واضحة عن مستوى مشاركة السلطات المحلية في ميزانيات التعليم، وعن توزيع الأموال على استخداماتها المختلفة" (لجنة دويرات، 2005: 206، البند 9,6,3 من التقرير)؛

رابعاً، إنّ المدارس التي تتجج في جباية أموال من الأهالي، من متبرّعين، ومصالح تجارية، تحوّل قسمًا من هذه الأموال إلى ساعات تعليم إضافية (تسمى "تلن" – البرنامج التعليمي الإضافي). هنا، أيضاً، ليست هناك أي هيئة تقوم بتركيز معلومات عن حجم هذه الظاهرة.

لا تقوم وزارة التعليم بجمع معطيات منظمة ومتابعة عن مجمل المدفوعات التي يطالب الأهالي بدفعها للمدرسة. لقد قامت دائرة الإحصاء المركزية عام 2001 بإجراء استطلاع مساهمات؛ لجمع معلومات حول مجمل مداخيل المدارس من مصادر خارج وزارة التعليم؛ لكن مع مزيد الأسف، تمّ التكتّم على الاستطلاع ولم يستمرّ.

4. العامل الرابع للتعقيد هو حقيقة أنّ ميزانية المدرسة ليست مكونة من ساعات تعليم، فقط، بل من خدمات مختلفة، أيضاً: سكرتارية، صيانة، حراسة، مكتبة، مختبر، عيادة، وغيرها. وإنّ تمويل هذه الخدمات يتوزّع بين وزارة التعليم (أغلبية التمويل) والسلطة المحلية. هذا وإنّ قسمًا من الخدمات متوافر في جميع المدارس: مثلاً، السكرتارية؛ في حين أنّ خدمات أخرى متوافرة في قسم من المدارس، فقط: مثلاً، المكتبة، أو المختبر. ولكي تحظى المدرسة بتمويل من وزارة التعليم لتغطية أجر مرشدة/مختبر أو أمين/مكتبة، يجب أن تقوم، أولاً، بإنشاء المكتبة والمختبر. وفي ضوء حقيقة أنّ ميزانيات التطوير الخاصة بوزارة التعليم تمّ تقليصها جداً في العقد الأخير، فإنّ من يحظى بالتمتع بتمويل كهذا هي تلك المدارس التي تتجج في تمويل إنشاء المكتبة أو المختبر من مصادر خاصة.

إنّ هذا الوضع يفرض على مديرات المدارس أن يصبحن "صيادات ميزانيات وتبرّعات". وهكذا، مثلاً، عليهنّ أن ينتقلن من وزارة إلى وزارة ومن مفتش إلى مفتش، سعياً وراء ساعات

تعليم إضافية. لنا أن نفترض أنّ "الصادقات" الأنجح هنّ مديرات في بلدات وأحياء مؤسسة في مركز البلاد، حيث يتمنّعن بعلاقات مع مؤسسة التعليم ومزوّدات بخراطم محدّثة لمصادر التمويل المختلفة. كما لنا أن نفترض، أيضاً، أنّ الانتساب الحزبي لمن يترأسون وزارة التعليم له تأثير على جودة المصادر المتاحة لمدارس التيارات المختلفة: هكذا، مثلاً، إنّ حقيقة أنّ وزراء تعليم ومديرين عامّين من حزب الـ"مفدال" خدموا في وزارة التعليم أكثر من أيّ حزب آخر خلال الفترة الواقعة بين 1977-2001، ساهمت في أنّ المدارس التابعة إلى التيار الرسمي الديني تتمنّع بأكبر عدد من ساعات الملاك للطلاب.

إنّ الحاجة الملحة المفروضة على مديرات المدارس، أن يهتمن بأنفسهنّ بتجنيد موارد إضافية، أدت، مؤخّراً، إلى نموّ فرع اقتصادي جديد – الاستشارة الاقتصادية للمؤسسات التعليمية. وفي قسم من الحالات يجري الحديث عن أشخاص عملوا في السابق في جهاز التعليم، وقد خبزوا جميع سوء أحواله، ويقومون، اليوم، بعرض خدماتهم على المدارس كأصحاب مصالح خاصة (يُنظر، مثلاً، مكتب المحامي كيبيري – نيفو – كبير؛ شركة "نتيف"؛ "شاحف" خدمات حسابات مالية).

ملخص القول – إن المصادر المالية التي تستخدمها المدارس كثيرة ومتنوّعة، والمعلومات عنها مشتتة جداً. فليست هناك جهة تابعة إلى الدولة في حيازتها معلومات كاملة عن ميزانيات المدارس.

## الملاحظات:

- 1 تقرير تطلبه وزارة التعليم من اتحاد تجاري، عن استخدام المدارس لساعات الملاك. معطيات التقرير سرية.
- 2 وزارة المالية، اقتراح ميزانية وزارة التعليم لسنة المالية 2011-2012، الصفحة 14.
- 3 وزارة المالية، اقتراح ميزانية وزارة التعليم (السجلات الزرقاء)، سنوات مختلفة.
- 4 ساعة ملاك: ساعة تعليم أسبوعية تُعطى على امتداد السنة الدراسية.
- 5 محادثة مع السيد تسيون شبات، 2012، 22.
- 6 في 27.11.2008 اتخذت الحكومة قراراً بخفض تدريجي للعدد الأقصى للطلاب في الصف إلى 32، وذلك، أساساً، في المدارس الضعيفة. إلا أن التنفيذ اشترط بوجود إمكانية في الميزانية.
- 7 يُنظر وزارة المالية، اقتراح ميزانية للسنة المالية 2009-2010 ومشروعات حوله، وزارة التعليم، ص. 40.
- 8 بوقال فورجن، بناء غرف تدريس جديدة للأوساط المختلفة في جهاز التعليم. الكنيست، مركز البحث والمعلومات، 21.11.2011. (بالعبرية)
- 9 المصدر: شلومه سبيرسكي ونوچه دجان – بوزاجلو، انفصال-مساواة. وسيطرة مترهلة: صورة لوضع التعليم الإسرائيلي. مركز أدفا: 2010. (بالعبرية)



